

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية

من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥*

للأستاذ الدكتور محمد السيد غلاب

سجلت أشكال العمران المصري ، من قرى قديمة وحديثة ، من مدرسة وباقيية ، صغيرة وكبيرة ، وبلدان ومدن ، هذه الوثيقة النفيسة ذات قيمة كبرى لدارس جغرافية مصر وتاريخها ، المتبع لتطور عمرائها .

المؤلف ومنهجه :

ولد المؤلف محمد رمزي في مدينة المنصورة يوم ١٧ من أكتوبر عام ١٨٧١ . وكان أبوه عثمان بك رمزي ، من رجال الخديو ، وجده مصطفى أغا كسكة من رجال المدفعية الأتراك الذين عملوا مع سليمان باشا الفرنساوي في تنظيم الجيش المصري وتحديثه في عهد محمد علي .

وقد تلقى تعليمه في المدارس الأميرية بالمنصورة والقاهرة . والتحق بمدرسة الحقوق الخديوية ، ولكنه لم يكمل دراسته بها ، والتحق بوزارة المالية بوظيفة كتابية

هذا كتاب من الكتب القليلة التي تعنى بتدوين أسماء البلدان وتحقيق مواقعها ، وتتبع تاريخها ، وهو يأخذ مكانه إلى جانب نظائره الهامة ، التي لا تتكرر إلا في فترات متباعدة ، تحسب بالقرون أو على الأقل بعشرات السنين ، مثل البلدان لليعقوبي (ت ٢٨٠ هـ) ، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) والبيان والإعراب للمقرئزي (ت ٨٤٥ هـ) والتحفة السنية لابن الجيعان (ت ٨٨٥ هـ) والخطط التوفيقية لعلي مبارك (ت ١٣١١ هـ) ولذلك يعتبر هذا الكتاب صورة للعمران المصري ، في وقت معين ، تضاف إلى صور العمران المصري في أوقات سابقة ، صورة تلخص صوراً سابقة أو تجلوها وتشرحها أو تكمل ما سبقها من صور ، وهو وثيقة مهمة من وثائق وصف مصر ، في العصر الحديث ،

* ألقى هذا البحث في الجلسة الرابعة من جلسات المؤتمر صباح يوم الأربعاء ١٤١٦ هـ الموافق ٢٠ من

مارس (آذار) سنة ١٩٩٦ م .

صغيرة ، ثم نقل إلى وزارة الداخلية
بوظيفة معاون إدارة وظل يتنقل
بين أسوان وأسيوط وميت غمر ومينا
القمح .

وعاد إلى وزارة المالية مرة أخرى ،
وعمل في لجان ربط الضرائب عام ١٩٠٥
ورقى إلى وكيل مفتش مالية بمراقبة
الأموال المقررة، وظل يعمل في هذا المجال
وتجول في مديريات جرجا وأسيوط والمينا
وبني سويف ، حتى أحيل إلى المعاش عام
١٩٣١ وتوفي عام ١٩٤٥ .

ويبدو من تاريخ حياة المؤلف أنه لم
يكن مؤهلاً إلا لكي يكون موظفًا إداريًا
في الحكومة ، ولكن شيئاً ما تحرك في عقله
ووجدانه ، وجعله لا يقنع بربط الضرائب
على الأطنان ، أو بمعاينة الحياض والتحقق
من المساحات ، أو قيد أسماء القرى
والبلدان ، بل إنه بحسه المكاني والزمني ،
ذهب إلى أبعد من هذا وضرب في أغوار
التاريخ ، بحثاً عن أصول القرى والبلدان ،
أصولها التاريخية وأصولها المكانية ، وقد
اهتدى بحسه الجغرافي التاريخي ، إلى
مبادئ مهمة توصل إليها علماء الآثار
والجغرافيا التاريخية، فهذه أرض مصر ،

توالت عليها العصور والحضارات فترسبت
فيها سماؤها طبقة بعد طبقة ، على مدى
آلاف الأعوام ، طبقات التاريخ الفرعوني،
ثم التاريخ الإغريقي الروماني ثم التاريخ
البيزنطي أو القبطي ثم التاريخ العربي
الإسلامي ، وتركزت السمات الحضارية
المتعاقبة في أسماء المحلات العمرانية ، فهي
علامة الوجود الإنساني في سطح الأرض ،
وهذه العلامة تحمل الطابع الحضاري
لفترات التاريخ المتعاقبة .

وعندما يحاول الباحث أن يبحث في
أصول أسماء القرى والبلدان فإنما هو ينقب
في طبقات التاريخ ، كما ينقب
الجيولوجي في طبقات الأرض ، أي أنه
ينقب في البعد الثالث وهو البعد الزمني،
ومن ثم لا تنفصل عنده الجغرافيا عن
التاريخ ، الجغرافيا هي المكان ، ولكن لا
وجود لمكان دون زمان ، والزمان يضع
سماته أو بصماته على المكان ، وهي سمات
حضارية ، تتمثل في اختيار المواقع ،
وإكسابها أهمية خاصة ، اقتصادية أو
اجتماعية أو سياسية ، ويتغير الزمان ،
وتتغير الحضارات ، وتترك كل حضارة
سماؤها على المكان ، سمة بعد سمة ، وقد

تتغير السمات ، كما قد تندثر ، وتزول أو قد تترك سماها على حوض زراعى أو حقل. وهكذا يحدث التغير والتحول ، وقد يدق هذا التغير على العين فلا تلحظه فتندثر قرية من القرى ، بل مدينة من المدن ، ولكن اسمها يظل عالقا بمكان ما ، أطلق عليه المؤلف وبعض المؤرخين اسم غيط بلا حيط، أى اسم قرية ذهبست ولم تترك حائطا ، وأطلق اسماً على الأرض فقط ، أى على الغيط .

ولابد أن المؤلف كان ذا ثقافة تاريخية واسعة وكان لديه حس خاص بالمكان ، أى كان جغرافيا تاريخيا ، وإن لم يتبوأ مركزا أكاديميا معينا، وكان يسمى وظيفته " الوظيفة الصامتة " ، يحمل فى حقيبتنه خطط المقريزى وخطط على باشا مبارك ، يسترشد بهما فى تنقلاته فى الريف ، لتحقيق تاريخ البلاد المصرية وأسماء مواقعها ، وبذلك جمع بين الدراسة والبحث والتحقيق العلمى ، وبين الدراسة الحقلية ، وبذلك أكسب دراساته مصداقية نادرة .

كما أنه أوغل فى مؤلفات إميلينو (جغرافية مصر فى العصر القبطى ، باريس

١٨٩٣) وهنرى جويتيه (قاموس الأسماء الجغرافية فى النصوص الهيروغليفية ، القاهرة ١٩٢٥) وقيت (مصر العربية ، باريس ١٩٣٧) وأبو صالح الأرمنى (الكنايس والأديرة المصرية ، اكسفورد ١٨٩٥) ، وقادته أبحاثه إلى استقصاء أسماء المحلات العمرانية فى وظائفها المختلفة ، ما كتب عنها باللغة المصرية القديمة ، أو السريانية ، أو القبطية ، أو الإغريقية ، أو اللاتينية ، وقادته أيضا إلى دراسة التاريخ المصرى القديم ، غير أنه كان أكثر اهتماما بالتاريخ العربى الإسلامى ، فقرأ ما كتبه الرحالة المسلمون ، وما سجلته كتب الجغرافيين المسلمين ، مثل المقدسى وابن رسته من علماء القرن الرابع الهجرى ، المسالك والممالك لابن حوقل، والمسالك والممالك لابن خردادبة ، والمسالك والممالك لابن مصعب البكرى، واهتم بصفة خاصة بقوانين الدواوين لابن مملتى (ت ٦٠٦ هـ) ومعجم البلدان لياقوت الحموى ، وقرأ بعناية النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ) وبدائع الزهور لابن إياس (ت ٩٣٠ هـ) وتاج العروس لمرتضى الزبيدى (ت ١٢٠٥) .

وقد ظل في وظيفته بوزارة المالية ما يقرب من ثلاثين عاما ، وتغلغل في القرى والنواحي منقبا محققا لما قرأ في تلك الكتب حتى عرف أصولها أو كاد، وصلر الحجة الكبرى بين الإحصائيين في هذا الشأن، وعكف بعد بلوغه الستين على إظهار تلك التحقيقات في شكل كتب واستدراكات ، وكان يحقق الأسماء الجغرافية على الخرائط ويزيد على جزازاته القديمة كل جديد .

وعكف بعد إحالته إلى المعاش على كتابة التحقيقات الجغرافية لكتب تاريخ مصر في العصر المملوكي ، مثل النجوم الزاهرة ، ونقل كتاب تحفة الإرشاد من مكتبة الأزهر ، بعد أن تبين له أنه يحتوي على أسماء البلاد المصرية ، التي وررت في الروك الحسامي الذي عمل سنة ٦٩٧هـ وتتبع هذا الكتاب عام ١٩٣٣ حتى وجد نسخة مخطوطة له في المعهد العلمي بدمياط ، وفي عام ١٩٣٣ أيضا فكر في إعادة طبع التحفة السنية لابن الجيعان ، وذلك لتصبح النسخة المطبوعة في مصر سنة ١٨٩٨ لحساب دار الكتب المصرية ، والتعليق على أسماء القرى والمدن وما طرأ

عليها من تحريف وإظهار القرى الباقية والقرى المدرسة منها .

ويحتل كتاب التحفة السنية لابن الجيعان مكانا خاصا في مكتبة محمد رمزي الجغرافية التاريخية ، فهو يقول عنه " وقد اتخذت كتاب ابن الجيعان أساسا لأبحاثي ووثيقة رسمية بين ما ظهر قبله من الكتب التي من نوعه في السنين السابقة على سنة ٨٨٣هـ التي توافق سنة ١٤٧٧ وبين ما ظهر منها بعد هذا التاريخ ، وبذلك أمكنني أن أعرف البلاد التي درست من الروك الحسامي ، والبلاد التي استجدت في الروك الناصري، ثم ما عرفته فيما بعد من دار المحفوظات بالقلعة والحجج بوزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية، مما استجد وما اندثر من القرى المصرية في عهد كتاب التحفة إلى اليوم .

وظل يكتب التعليقات الأثرية والجغرافية لكتاب النجوم الزاهرة ، الذي كانت تنشره دار الكتب المصرية ، من الجزء الرابع حتى الجزء التاسع ، أي من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٥ ، وقد ظلت دار الكتب تنشر تعليقاته التي خلفها على

هذا الكتاب إلى آخر الجزء الحادى عشر
أى إلى سنة ١٩٥١ .

وقد نشر المعهد الفرنسى للآثار
الشرقية بالقاهرة استدراكه على كتاب
جغرافية مصر فى عهد القبط للمسئو
إميلينو فى الجزء الثالث من كتاب
ماسبيرو ، وذلك من ص ٢٧٤ إلى
ص ٣٢١ .

وفى عام ١٩٤١ وضع " الدليل
الجغرافى " لأسماء المدن والنواحي المصرية
المعتبرة وحدة عقارية لحصر الأراضى
وتحصيل الأموال المقررة ، وقدمه لمصلحة
المساحة فطبعت على نفقتها ، ويستفاد من
الصفحة ومن مقدمة الكتاب أنه من
وضعه .

وكان رحمه الله دائم الاتصال بالعلماء
ورجال الآثار المهتمين بتاريخ مصر
وآثارها ، فتعرف على المرحوم الدكتور
عزيز سوريال ، الذى أطلعه على نسخ
مخطوطة مصورة بالفتوغرافيا فى مكنتات
أوروبا ، من كتاب ابن ممتى فوجد فى
الباب الثالث من هذا الكتاب ضالته
المنشودة ، وهى أسماء جميع النواحي
المصرية التى كانت وحدة مالية فى ذلك

الوقت وراجع هذه النسخ التى كتبت قبل
قرون من كتابه - قوانين ابن ممتى ، ووجد
أن جميع أسماء القرى قد وردت فى كتاب
تحفة الإرشاد إلا القليل مما سقط سهوا
وعدها ٥٦ ناحية .

ولم يشغله هذا البحث المستمر فى
أسماء القرى والنواحي فى أنحاء مصر
المختلفة عن القيام بنبذة عن الوصف
الطبوغرافى بالعباسية ، أو تلك التى
توسطها المدرسة الإبراهيمية الثانوية ،
ومدرسة بنبا قادن الثانوية ، أو تاريخ شبرا
وروض الفرج وتحولات مجرى النيل فى
منطقة القاهرة ، ومكان فم الخليج المصرى
عند فتح العرب لمصر ، أى دراسة
ميكروطوبوغرافية لبعض المواضع .

وقد سبق له أن نشر عام ١٩٢٥
مذكرة ببعض الأخطاء التى وقعت فيها
مصلحة التنظيم فى تسمية الشوارع
والطرق بمدينة القاهرة وضواحيها قدمها
لوزير الأشغال حينئذ .

وله أبحاث عديدة لم تنشر ، عن
التقسيم الإدارى لمصر فى عهد الفراعنة إلى
اليوم ، وتاريخ مساجد القاهرة ، وشرح
الخطط المقرزية والتعليق عليها والتعليق

على أطلس مصر لعمر طوسون ،
واستدراكات على ما كتبه جونييه وجون
بول واميلينو وقت .

وكان رحمه الله ، بحكم خبرته العملية
ودرايته العلمية واطلاعه الواسع عضوا في
المجلس الأعلى لحفظ الآثار العربية ،
وعضوا في لجنة تسمية شوارع القاهرة ،
وعضوا في لجنة التقسيم الإداري ، وعضوا
بمجلس حسي مصر الاستثنائي .

وكان دائم العمل في جزازاته التاريخية
الجغرافية والتي بلغت نحو عشرة آلاف
جزازة ، يراجعها باستمرار ، ويعدل فيها
حتى آذنت شمس حياته بالغروب في فبراير
سنة ١٩٤٥ .

الكتاب

ينقسم كتاب القاموس الجغرافي للبلاد
المصرية إلى قسمين : القسم الأول عن
البلاد المدرسة ويقع في ٤٧٨ صفحة من
القطع الكبير ، والقسم الثاني عن البلاد
الحالية ويقع في أربعة أجزاء ، مضافا إليها
مجلد يشتمل على فهرس عام لأسماء القرى
والبلاد والمدن ، ويتضمن نحو ١٤٠٨٠
اسما بينما كان عدد القرى والبلدان يزيد

قليلا على ألفى قرية في أي عصر من
العصور .

القرية هي عماد العمران المصري ،
كما أن الزراعة هي عماد الاقتصاد
المصري ، وقد نشأت القرية نتيجة نشأة
الزراعة نفسها في حوض نهر النيل الأدنى
ودلتيه وهي أحد المحاور الرئيسية التي يدور
حولها الكتاب ، ويرتبط بالقرية الحياض
الزراعية ، ومن ثم كان أحد محاور الكتاب
الرئيسية هي مساحة الأرض وفك الزمام
أو التآريخ أو الروك ، وكلها مصطلحات
للعمل المساحي للأرض ، ويتصل بها
وحدة القياس المستخدمة كالقصبية
والفدان ، أما المحور الثالث فهو نظام
الحيازة ، وأخيرا يأتي المحور الرابع وهو
التقسيم الإداري للبلاد .

وقد نشأت القرية نتيجة استقرار
الإنسان في الأرض وبدء استخدامها في
إنتاج الطعام ، وهذا تطور حضارى كبير
لابد وأنه استغرق ردحا من الزمن .
وكانت مصر من أوائل بقاع الأرض التي
حدث فيها هذا التطور الخطير ، وشاركها
في هذا إقليم ما بين النهرين : العراق الأدنى ،
وحوض نهر السند وحوض نهر هوانج هو

في الصين ، وحدث هذا التطور عندما قلت الأمطار التي كانت تهطل في العروض الوسطى فوق ما أصبح فيما بعد يعرف بالنطاق الصحراوي الكبير ، الممتد من المحيط الأطلنطي حتى تخوم الصين ، عبر الصحراء الكبرى وشبه جزيرة العرب وإيران . وفي أثناء الفترات المطيرة كان الإنسان يعيش على جمع الثمار والتقاطها وعلى صيد الحيوان، وكان الإنسان يمر بدور حضارى طويل يسمى العصر الحجري القديم وقد امتد هذا الدور نحو ٥٠٠,٠٠٠ سنة .

عندما حل الجفاف محل المطر في هذا النطاق العريض (من ١٥ إلى ٣٠ شمالا) اضطر الإنسان إلى الالتجاء إلى الواحات والعيون ، حيث يجرى الماء أو ينبثق طوال العام. وكان وادى النيل الأدنى ودلتاه خير ملجأ يأوى الجماعات البشرية ويجتذبا من الصحارى التي تحيط به، وتضافرت ظروف نباتية أخرى ، إلى جانب الظروف المناخية في أن يهتدى الإنسان إلى معرفة الزراعة ، فنشأت مجتمعات زراعية على طول وادى النيل الأدنى بمصر في تاريخ يقدر بالألف العاشرة إلى الألف السابعة قبل الميلاد.

وبذلك دخل الإنسان في مصر في العصر الحجري الحديث ، وحقق أول ثورة إنتاجية في تاريخ البشرية ، إذ تحول من مجرد مستهلك لما تقدمه له الطبيعة من طعام ، إلى منتج له، واستطاع أن يؤمن طعامه ، بعد أن كان يعيش تحت رحمة الطبيعة . والزراعة معناها أيضا انتقاء أنواع معينة من المملكة النباتية ، يوضع بذورها في الأرض ويعتنى بها، كما أن استئناس الحيوان يعنى انتقاء أنواع معينة من المملكة الحيوانية يربها ويعنى بها، وقد سارت الزراعة وتربية الحيوان أو رعيه جنبا إلى جنب .

وقد أظهر البحث الأثرى في مصر في عصر ما قبل التاريخ ، أن هناك عديدا من القرى نشأت على ضفاف النيل من "مرمده بنى سلامة" جنوبي محافظة البحيرة شمالا إلى شمالي أسوان جنوبا، وذلك في عهد سبق قيام الأسرات ، فيما يعرف بعصر ما قبل الأسرات ، ويقدر تاريخه بنحو ٤٥٠٠ سنة قبل الميلاد إلى نحو ٢٠٠ قبل الميلاد ، وقد تمت في هذا العصر إنجازات مهمة لها أبلغ الأثر في وضع أسس العمران البشرى في مصر ، منها تطهير

وادي النيل الأدنى من النباتات الضارة والحيوانات المفترسة ، وتخفيف المستنقعات أى تهيئة الوادي للزراعة ، وإنشاء القرى وبنائها فوق أكوام صناعية تعلو فوق مستوى الفيضان ، وإقامة ضفاف وادي النيل أو ما يسمى الآن بجسور النيل ، لحماية الأرض الزراعية من طغيان الماء عليها ، وتقسيم الحياض وإنشاء أول نظام ري ربما في العالم ، ولا تزال الجسور قائمة، ولا تزال المدن والقرى القديمة قائمة فوق التلال الصناعية، ولا يزال يحيط بها طريق دائري يسمى دائر الناحية ، ولا تزال قرى متكئة تتكأ كأفيها حوائط البيوت ، ولم تتحرر القرى القديمة من تخطيطها القديم إلا بتقدم مشاريع الري الدائم ، وأخيرا وليس آخرا اكتشف مصريو ما قبل الأسرات التقويم الشمسي، حيث لاحظوا وضول بشائر مياه الفيضان مع شروق الشمس ووجود نجم الشعري اليمانية في وقت واحد ، وعندما تتكرر هذه الظاهرات الطبيعية يكون قد مر حول كامل . وهناك دلائل على بزوغ أصول الكتابة ، في هذا العصر الذي مهد لوحدة

البلاد ، والذي عرف بعصر الأسرات ، وبدء التاريخ المصري .

القرية هي أساس العمران المصري ، وقامت القرى في العصور المتعاقبة على أسس قرى عصر ما قبل الأسرات في الأعم الأغلب ، وتغيرت أسماء كثير من القرى أو حُرِف أو انتقل إلى حوض زراعى في حالة اندثارها ، وعندما دخل العرب مصر حشدوا جيشا عرمرماً من المترجمين القبط واليونان، لحصر أسماء القرى المصرية. هذا الجيش أبقى على أسماء القرى بحالها أو حرفه قليلا ليصل إلى سمع العربي ، أو ترجم بما قنارب في اللفظ الكلمة العربية، وهذا على عكس ما فعله الإغريق عندما حكموا مصر (عصر البطالمة) ، فقد وضعوا لقراها ومدنها أسماء يونانية ، وإن كانوا أيضا ترجموا أسماء الآلهة بما يقابلها في اليونانية ، ولحسن الحظ لم تنل هذه الأسماء اليونانية حظا من الشيوع لدى المصريين ، وعاد المصريون بعد زوال الحكم البيزنطي إلى أسماء قراهم ومدنهم القديمة ، وبذلك بقيت أسماء المدن المصرية وقراها المصرية حتى الفتح العربي .

غير أن الحكم البطلمي أنشأ عددا من المدن والقرى اليونانية في الدلتا والصعيد ، أشهرها العاصمة نفسها ، الإسكندرية ، كانت بمثابة مستعمرات يونانية ، تسود فيها القوانين والأعراف اليونانية ، وكان يحرم عند إنشائها إقامة المصريين فيها .

ويسبق أسماء بعض القرى كلمة كفر، وهي كلمة سريانية تعنى قرية ، أما العرب فيسمونها كورة ، وقد شاع استعمال ميت وتعنى ميناء، وتطلق على القرى التى تطل على النهر أو الترع الكبيرة وبها مراسي للسفن ، كما تعنى كلمة بولاق ميناء أيضا ، كما شاع استخدام كلمة نجع أو نزلة بمنازل العربان ، وذلك فى العصر العثماني. أما كلمة أبعادية فقد استجدت فى عصر محمد على ، وكانت تطلق على الأراضى المستصلحة التى كان يقطعها محمد على لرجاله ، وكانت تبعد عن مراكز العمران، وقد استبدل بها كلمة عزبة، أما ما يستجد من مظاهر العمران فتسمى منشأة أو منشأة أو منشية .

كانت أرض مصر منذ الفتح العربى إلى عصر محمد على أرضا خراجية ، أى ملكا صريحا لبيت المال أو السلطان أو

الحكومة القائمة ، وكان الملتزمون أو المقطعون (الذين تقطع لهم أراضى) يدفعون ما عليها من المال خراجا سنويا ، ما عدا الوقف والرزق والكروم والبساتين فكانت معفاة من الخراج نوعا ما، ولم يكن للملتزمين أو المقطعين حق الملك بأي حال من الأحوال ، ولما تولى محمد على أبطل الإقطاع والالتزام سنة ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣م ووزع أرض كل ناحية على أهلها، وقيد أطيان كل ناحية بأسماء واضعي اليد عليها ، لدفع الضريبة العقارية دون التملك أو التصرف فيها، وسميت هذه الأراضى بالأراضى البور لاستصلاحها ، على أن يربط على المستصلح منها العشر من غلتها ، وهذه سميت بالأراضى العشورية .

وقد استمرت الأرض الخراجية ملكا صريحا للدولة حتى أواخر عصر إسماعيل عندما أصدر قانون المقابلة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١م عندها سمح لواضع اليد بالتملك بعد أن يدفع أموال الأراضى الخراجية والعشورية ست سنوات، وبذلك أجاز إسماعيل ما لم يكن جائزا منذ الفتح العربى.

ومساحة الأرض الزراعية في مصر
ضرورية لتقدير الضرائب عليها ، وهى
المورد الرئيسي للخزانة العامة ، وكانت
الأرض تقدر لمساحتها حيناً بعد آخر
وتلك العادة كان معمولاً بها قبل الفتح
العربي ، وظلت بعده حتى الآن. كما
تقدر مساحة الأراضي الزراعية بقدر
درجة خصوبتها ، وكان هناك ما يشبه
العقد بين الفلاح والحاكم، فعندما يحين
وقت فيضان النيل يجتمع العلماء
والوجهاء وأرباب الحرف ، فيما يمكن أن
نعتبرهم ممثلين للشعب ، عند مقياس النيل
بالروضة ، ويشهدون مقدار ارتفاع مياه
الفيضان ويحررون مع رجال السلطان
وثيقة ، يحرر فيها ما إن كان الخراج
مستحقاً على كل الأراضى ، أو يعفى
ويخفض جزء منه ، يكون قد أغرق (إن
كان الفيضان مرتفعاً) ولم يصل إليه الماء.
ولقد عملت المساحة في العهد العربي
الأول في خلافة هشام بن عبد الملك
الخليفة الأموي وولاية الوليد بن رفاعة
الفهمي على مصر ، وكانت مساحة
أرض مصر الزراعية ثلاثة ملايين فدان
تقريباً ، كما ورد في كتاب فضائل مصر

المحروسة لعمر بن محمد الكندي ، وفتوح
مصر لابن عبد الحكم وخطط المقرئ
(ج ١ ص ٩٨) وكان ذلك عام
١١٠ هـ التي توافق ٧٢٩ م .
وعملت مساحة ثانية في خلافة المعتز
بالله العباسي وإمارة أحمد بن طولون
وكانت مساحة الأرض الزراعية مليونين
ونصف مليون فدان ، وذلك في عام
٢٥٥ هـ التي توافق ٨٦٩ م .
وذكر المقرئ (ج : ص ٧٣) أنه
عثر على جريدة عتيقة بقلم بولس بن شفا
الكاتب القبطي متولي الخراج في الدولة
الإخشيديّة تشتمل على ذكر كور مصر
وقراها إلى سنة ٣٤٥ هـ قال فيها إن
عددتها ٢٣٩٥ قرية ، منها بالصعيد ٩٥٦
قرية وبأسفل الأرض ١٤٣٩ قرية .
وعملت مساحة في عهد الدولة
الفاطمية ، نقل أبو صالح الأرمي منها
أسماء القرى. ومن أهم المساحات التي
عملت هو الروك الحسامي ، نسبة إلى
حسام الدين لاجين سنة ٦٩٧ هـ
(١٢٩٨ م) في عهد الملك الناصر صلاح
الدين الأيوبي وقد وصلت إلينا نتيجة هذه
المساحة في كتاب تحفة الإرشاد ، وهى

أقدم كتاب عربي مخطوط ظهر شاملا
لأسماء القرى المصرية ، وقد سبق ذكر
جهد المرحوم محمد رمزي في نشر هذا
الكتاب وكان عدد قرى مصر وقتذاك
٢٠٧١ قرية .

وتمت مساحة أخرى لأرض مصر
في عهد الملك الناصر بن قلاوون ،
سميت البروك الناصري ، وذلك
عام ٧١٥ هـ الموافق ١٣١٥ م ، وقد
ذكر هذه المساحة المقريزي في
خططه (ج ١ ص ٨٧) .

وقد تجدد ذكر هذه المساحة المعروفة
بالبروك الناصري عدة مرات ، حتى
استقرت في كتاب ابن الجيعان المعروف
بالتحفة السنية ، في عهد الملك الأشرف
قايتباي (٨٨٣ هـ) ، ويتضح منها أن
عدد قرى مصر ٢٤٨٠ قرية ، منها
١٧٣٩ قرية بالوجه البحري و ٧٤١
بالوجه القبلي وقد بلغ مجموع عدد القرى
القديمة، أى التى كانت موجودة إلى نهاية
عصر المماليك وظلت قائمة إلى نهاية سنة
١٩٤٣ م ٢١٧١ قرية ، منها ٧٠٧ قرية
في الوجه القبلي وفي الوجه البحري
١٤٣٦ وفى مصلحة الحدود ٢٨ قرية .

وقد تم عمل مساحة فى عهد محمد
على، وهذا ما عرف بتاريخ سنة ١٢٢٨ هـ
وقد ظلت كلمة تاريخ تستخدم ويقصد
بها دفاتر المساحة حتى آخر عهد سعيد
باشا ، ولم تكن هناك مصلحة للأعمال
المساحية منذ الفتح العربى حتى عام
١٨٧٩ وهى السنة التى أسست فيها
مصلحة التاريخ .

وكانت القصة هى وحدة القياس
منذ الفتح العربى حتى صدر منشور بإبطال
القصة نهائيا ، واستبدل بها الجترير
المستعمل فى مصلحة المساحة منذ أول
يناير سنة ١٨٩٩ إلى الآن ، واستمرت
عملية المساحة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة
١٩٠٦ وعملت خرائط مساحية ودفتر
مساحة ودفتر مكلفات ، ونشرت وزارة
المالية جدولاً بأسماء البلاد المصرية سنة
١٩١٠ ، وكان مجموع البلاد فيه ٣٧٧٥
ناحية ، كما أصدرت وزارة الداخلية علم
١٩٢٨ جدولاً بأسماء البلاد المصرية وكان
مجموعها ٣٩٨٣ ناحية، وكانت جملة
النواحي الحديثة لغاية نهاية سنة ١٩٤٣ م
٢٠٩٢ ناحية ، منها ١٠٢٢ ناحية فى
الوجه القبلي و ١٠٠٣ فى الوجه البحري

و ٦٠ في مصلحة الحدود. قسم المرحوم محمد رمزي قاموسه إلى قسمين البلاد المدرسة والبلاد الحالية ، وفرق في البلاد الحالية بين البلاد القديمة حتى نهاية عصر المماليك سنة ٩٢٢ هـ - ١٥١٧ م والبلاد الحديثة التي تكونت بعد دخول العثمانيين مصر ، وجعل الحد الفاصل بين القرى القديمة والحديثة كتاب التحفة السنية لابن الجيعان (ت ٨٨٥ هـ) .

وهذه بعض أمثلة مأخوذة من الجزء الخاص بالبلاد المدرسة :

أبوابيس : وردت في الخطط التوفيقية مع أبو صير قوريدس (أبو صير) مركز الواسطي وقال إن الأسكندر أنشأها وسمها كليوباتريس .

أنصنا : ورد في تاريخ مصر أنه كان يوجد في شرقي النيل بالصعيد بلدة قديمة تسمى Besa " بيسا " وفي سنة ١٣٠ م أنشأ الامبراطور هديران الرومان ملك مصر بأرض بيسا قبرا لعلامه انطونيوس (أنطونيوس) الذي غرق عندها في النيل ثم بنى أعيان بيسا مساكنهم حول حدائق هذا القبر، فعرفت المدينة من ذلك الوقت باسم مدينة Antinoe تخليدا لذكراه، وبذلك

اختفى اسم بيسا من عداد النواحي المصرية .

ووردت في الخطط التوفيقية باسم بيز وقال إنها كانت موجودة قبل أنصنا .

ويقال لمدينة أنطويوة ENSENE أو ANCINA سماها العرب أنصنا وكانت قاعدة كورة أنصنا ويسمىها القبط أنصله ENSENE والعامية يقولون مدينة النصلة .

ووردت في معجم البلدان بأنها مدينة أزية على شرقي النيل من الصعيد بمصر ، ووردت في التحفة ضمن النواحي المالية من أعمال الأشمونين .

أهرت EHRIT : تبين لي مما ورد في كتاب المسالك لابن حوقل بأن أهرت كانت واقعة شرقي النيل جنوبي ناحية بياض النصارى التي بمركز بني سويف ، ومما ورد في الانتصار أنها كانت واقعة على شاطئ النيل ، بدليل أنها ذكرت باسم أهرت وجزائرها ، ومما ورد في التحفة السنية باسم أهرت من الأعمال البهنساوية ، ومما ذكره بروكس بأن أريت ARIT كانت بالقرب من Hipponn وهي التي تعرف باسم الحيسة الواقعة على الشاطئ الشرقي للنيل بمركز الفشن .

فبناء على هذه البيانات وإقرار كبار السن من قرية الشيخ فضل تبين لي أن أريت التي وردت في قاموس جوتيه و EHRIT التي وردت في كتاب أميلينو هما اسمان لقرية واحدة، الأول اسمها المصري - والثاني اسمها القبطي، وأن هذه القرية لا تزال موجودة وهي التي تعرف اليوم باسم الشيخ فضل الواقعة على شاطئ النيل الشرقي تجاه بني مزار والقيس بمركز بني مزار بمدينة المنيا، وقد تغير اسم هذه القرية في العهد العثماني نسبة إلى الشيخ فضل المدفون فيها .

أداريس : هي من المدن المصرية القديمة ، أنشأها الهكسوس جنوبي مدينة بيلوز على الشاطئ الشرقي للفرع البيلوزي باسم حات أورات AVART,VATAWART ومنها اسمها الرومي OVRIS ، ولما تولى الملك رمسيس الثاني حكم مصر اتخذها سكناً ومعسكراً له وسماه PERRAMNSES أو مدينة رمسيس وقد ازدهرت هذه المدينة في أيامه .

ولما انقطع وصول ماء النيل إلى تلك الجهة بعد أن كانت تروى أراضيها وبساتينها، ومدينة الفرما وما جاورها من

مياه فرع النيل المعروف بالبيلوزي نسبة إلى بيلوز وهي الفرما، خربت تلك المدن ولم يبق من آثارها إلا بقايا من التلول الصغيرة، ومدينة أواريس أو رمسيس قد اندثرت ومحلها يعرف بتل الخير أو الهر الواقع في الشمال الشرقي لبلدة القنطرة على بعد عشرين كيلومترا ، وفي الجهة الغربية من السكك الحديدية الموصلة إلى العريش على بعد كيلومترين .

وظن بعض الباحثين أن مدينة أواريس أو رمسيس هي مدينة تيكو التي سماها الرومان هيرويونبوليس التي مكافأ تل المسخوطة، كما ظن البعض الآخر أن أواريس هي بلدة هواره المقطع التي بالفيوم وقد دل البحث على أن هذه الظنون في غير محلها وأن الصواب هو، ما ذكرنا .

يتضح من هذه الأمثلة كيف كان محمد رمزي يرجع لكتب التاريخ القديم وكتب الرحلات والمراجع المملوكية ، وكيف يرجح رأيا على رأى ، ويدلى برأيه الخاص المدعم بالأدلة والأسانيد .

وقد أصدر محمد رمزي الجزء الثاني من كتابه بتطور التقسيم الإداري لمصر من عهد محمد على حتى عام ١٩٤٥ . وقسم

هذا الجزء من الكتاب ، أى الجزء الخالص بالبلاد الحالية كما ذكرنا إلى قسمين ، البلاد القديمة والبلاد الحديثة وجعل الفيصل بينهما ماورد فى كتاب التحفة السنية لابن الجيعان ، أى البلاد التى كانت موجودة حتى آخر العصر المملوكى . أما ما أنشئ بعد ذلك فى عصر العثمانيين وما بعده ، فاعتبره من البلاد الحديثة . وهذه أمثلة من المواد نستبين منها منهجه فى البحث .

الدقي : هى من القرى القديمة ، وردت فى التحفة باسم حوض الدقى من صفقة الزنار من الأعمال الخيرية ، وفى تاج العروس : الدقى بضم الدال ، قرية صغيرة على شاطئ النيل الغربى تجاه الفسطاط .

وكان النيل يجرى تحت سكن هذه القرية ، كما هو مبين على خريطة القاهرة الملحقة بكتاب وصف مصر . ورسمتها البعثة الفرنسية طبع سنة ١٨٠٩ والآن قد تحول النيل عن هذه القرية بسبب الإصلاح الذى عمل فى مجراه الحالى لتحويله من الغرب إلى الشرق سنة ١٨٦٣ ، وبذلك أصبح مجراه يبعد عن سكن الدقى بمسافة كيلو متر واحد .

الطالبية : هى من القرى القديمة ، اسمها الأصيلي طَلْبِنيا ، وردت فى قوانين ابن ممتى من أعمال الجيزة ، ووردت فى تحفة الإرشاد طَنْبية من الأعمال المذكورة ، ثم حرف اسمها إلى الطالبية ، فوردت به كذلك فى قوانين ابن ممتى وفى تحفة الإرشاد ، ولم يرد فى التحفة ناحية مالية باسم الطالبية ، وإنما ورد الحصة بالطلابية ، مما يدل على وجود ناحية باسم الطالبية ووردت فى دليل سنة ١٢٢٤ هـ وفى تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ .

بولاق الدكرور : أصلها من القرى القديمة ، قال المقرئى عند ذكر جامع التكرورى إن هذه الناحية من قرى الجيزة ، كانت تعرف بمنية بولاق ، ثم عرفت ببولاق التكرورى وأقول إن الصواب فى شكلها هو بلاق بكسر أولها ، لأن أصل اسمها المصرى Bilag ، وهى كلمة مصرية قديمة معناها المرساة والموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت الموردة قبل إنشاء مدينة الجيزة . بلصفورة : هى من القرى القديمة ، ذكر إميلينو فى جغرافيته قرية باسم POURO واسمها العربى بولسبور ، كما ورد

في كشف الكنائس ، وقال إنه محال أن يجد هذا الاسم بين أسماء القرى المصرية ، لاختفائه من جداول أسماء البلاد .

وبالبحث تبين لي أن هذه القرية لم تحتف ، بل لا تزال موجودة وأن بولسبور هي بذاتها بلصفورة هذه ، فقط حُرف اسمها ، بدليل أنها وردت في قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد وفي صبح الأعشى بلسبورة بالأخميمية وفي التحفة بلسفورة من الأعمال الأخميمية وفي تاريخ سنة ١٢٣١هـ برسمها الحللي ووردت في الخطط التوفيقية باسم بني صبورة ، وهو اسم مختلف لا أساس له والعامية يسمونها " بلسبورة " وهو اسمها القديم وبعضهم يقول بلزبورة .

وبعد ، ماذا نحن فاعلون بهذا الكتاب؟ لقد انقضى ما يقرب من نصف قرن على تأليفه ، وهو وثيقة تاريخية هامة ، تحدد مرحلة من تاريخ مصر هي نهاية عهد الملكية (١٩٥٢) نهاية حكم أسرة محمد علي) . وبدأت بعدها صفحة جديدة من تاريخ مصر ، تمتاز بالإصلاح الزراعي ، وتحديد الملكية . وتمتاز أيضا بالدخول في مشاريع ري ومشاريع كبيرة . وإنجاز

السد العالي وتحويل ما تبقى من حياض في محافظات مصر الجنوبية إلى أراض تروى ربا دائما ، ونحن بصدد القيام بمشاريع استصلاح أراض جديدة ، في شمال سيناء وفي شرق الدلتا وغربها ، وبصدد تعمير أطراف الصحاري ، والواحات ، والساحل الشمالي للبلاد وإقامة مشاريع سياحية وعمرانية على ساحل البحر الأحمر .

وصفوة القول: نحن نشهد حركة عمرانية جديدة تضيف إلى خريطة مصر قرى جديدة ومدننا وبلداننا جديدة . مما يضيف إلى كتاب محمد رمزي صفحات جديدة لا يستهان بها .

إن هذا الكتاب لجدير أن يحفز الدراسات الجغرافية التاريخية ويدفعها إلى الأمام ، ولجدير أن يدفعنا إلى تطويره ، بإضافة معالم العمران الجديدة إلى سجل العمران المصري ، وتسجيل هذه المعالم ، وتأصيلها . كما فعل من سبقونا وآخرهم محمد رمزي . إن خريطة مصر العريقة في العمران دائمة التجدد والتألق ، لأنها مصر العتيقة ذات الشباب الدائم .

محمد السيد غلاب

عضو الجمع